المشروع البوبري و اشكالية العلوم الانسانية

الأستاذة خليدة زكاري

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية-قسم الفلسفة

جامعة الجزائر 02

Résume ;

Cette étude prend la position du philosophe autrichien KarlPopper sur les problématiquedes sciences humaine en général et science de l'histoire en particulier et prend également la nature de l'approche méthodiqu eproposée par KarlPoppermalgré les obstacles et les difficultés et la complexité de l'objet de ses recherches c'est une approche qui a proposer des solutions qui a permis de côtoyer les différentesévolution de la science contemporaine.

مقدمة

ان النظريات العلمية عند بوبر هي تلك النظريات التي تمكننا من الوصول إلى نتائج قابلة للتفنيد، أي ما يعتقد بوبر بأنه علمي وبين ما هو غير علمي فكلما زادت العناصر القابلة للتفنيد في النظرية كانت أقرب إلى الصدق والعكس صحيح، بمعنى آخر إن غير العلمي عند بوبر يتمثل في تلك النظريات التي لا تستطيع وضع فروض جريئة من أجل اختبارها على هذا الأساس لا يمكن الاصطلاح على هذا النوع من النظريات بالعلمية، بل يمكن اعتبارها فقط أفكاراً إيديولوجية أو إيمانية أو انطباعات شخصية... الخ.

الميدان الخصب للنظريات العلمية عند بوبر هي الفيزياء، هذه الأخيرة التي تمكنت من قطع أشواط هائلة في سبيل الوصول إلى نتائج غاية في الدقة مكنتها من وضع تنبؤات بالغة الأهمية.

والواقع أن بوبر يعني بالعلمي ذلك الذي يبدأ من مشكلات تبتغي الحل، تبدأ العملية عند بوبر أولاً بتحديد المشكلة المراد دراستها وهذا يقود إلى وضع مجموعة من الحلول المحتملة التي تخضع للمقارنة في مرحلة تالية بغية استبعاد الاحتمالات الأضعف التي لم تصمد أمام الاختبارات ليتبقى حل واحد لكنه ليس نهائي، حل قريب من الصدق، بقي لنا الآن أن نعرف تطبيقات المعيار على فرع آخر من المعارف وهو فرع الدراسات التاريخية ، فرع مختلف تماماً عن العلوم الفيزيائية ودقتها والتي حققت نتائج عالية الدقة خلقت بدورها نوعاً من الانبهار لدى الإنسان.

ومن الواضح أن علم التاريخ ليس كالعلوم الطبيعية القابلة للاختبار والتجربة، ولعل هذا التفاوت يطرح أكثر من إشكال عند النظر إليه من زاوية المنهج البوبري، فهل يمكن تطبيق هذا المعيار على علم التاريخ حسب بوبر أم أنه ما زال في المهد ولم يبلغ بعد مرحلة النضج العلمي؟

من المعروف أن العلوم الإنسانية تدرس الواقع الإنساني، هذا الأخير يشمل حوادث مختلفة منها ما هو نفسي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو تاريخي يتعلق بالماضي في إطاره الزماني والمكاني موضوعه التاريخ، ذلك أن الإنسان يتميز بأنه لا يذوب في حاضره كلية، بل انطلاقاً من حاضره يعيش مستقبله إلا أن جدلية الحاضر والمستقبل غير معزولة عن ماضي هذا المجتمع أو ذاك إذ كثيراً ما يعيد الإنسان صياغة ماضيه حسب متطلبات عصره أو تطلعاته للمستقبل، إن هذا الماضي هو الذي يهتم بدراسته علم التاريخ والذي هو عبارة عن "مدرسة نتعلم من خلالها الأطوار التي مررنا بها في طريق تكويننا ونضجنا، مدرسة تعيننا أن ندرك ذاتيتنا وأن نخرج ذلك الإدراك من حيز التصور الغامض إلى حيّز الشعور الواضح البين"[1] ذلك أن التاريخ والذي يمثل الحوادث الماضية بجميع أشكالها سواء كانت حوادث اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو فنية... الخ، يشكل بحق أحد أهم مكونات الكيان الإنساني، لأن الإنسان بدون ماضي إنسان بدون هوية لا يوجد ما يثبت شخصيته، فالتاريخ هو معرفة بالماضي الإنساني وليس حكاية للماضي الإنساني أو

التأليف الأدبي له، فالعمل التاريخي يقتضي ضرورة ترجمته إلى عمل مكتوب، إلا أن الأمر هنا يتعلق بضرورة ذات طابع عملي، وفي الواقع إن التاريخ يتم بناؤه أولاً في فكر المؤرخ قبل أن يعمد إلى كتابته ومهما تكن التداخلات الموجود بين هذين النشاطين فإنهما يظلان منفصلان من الناحية المنطقية[2]، لذلك أعطى الإنسان لماضيه قيمة من خلال ابتكاره لعلم التاريخ الذي يبحث في أصله وماضيه، لذلك فإننا "عندما نتحدث عن علم بالنسبة للتاريخ، فذلك لكي نقيم تعارضاً بين المعرفة العامية الناتجة عن التجربة اليومية، وبين معرفة مؤسسة على منهج نسقي دقيق توحي بقدرتها على تمثيل العامل الأفضل للحقيقة"[3] وهذا وحده يعتبر حد الفصل الذي نقل التاريخ من المجال العامي إلى المجال العلمي بقواعده ومناهجه لكن هناك نقطة يجب الإشارة إليها وهي ضرورة التفريق بين التاريخ كمجموع حوادث في سياقات مختلفة كما حدث بالفعل، وبين مشهد تلك الأحداث الملتقطة من طرف مؤرخ ما والتي توجد في الكتب، والفرق بينهما هو أن الأول عبارة عن سيل من الحوادث المتدفقة، والثاني تأليف محدود[4] بمعنى يجب التفريق بين التاريخ بوصفه مجموعة حوادث نابعة عن الصيرورة الإنسانية وبين التاريخ الذي نتعلمه في المدارس والجامعات بوصفه إسقاطات لبعض تلك الحوادث، ومن هنا سيكون تركيزنا على الجانب الثاني وهو الدراسات التاريخية، حيث قال ابن خلدون مبينا الأهمية العظمى للتاريخ "إعلم أن فن التاريخ عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياساتهم، حيث تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا"[5]، أو كما عبّر عنه "جورج ماكولي" George MacaulyTreveilianبقوله "إنه وعي إلى حقيقة كأنها عجيبة، وهي أنه في وقت ما مشى قبلنا على ظهر الأرض رجال ونساء، ناس حقيقيون مثلنا اليوم، تشغل أذهانهم أفكارهم الخاصة بهم وتحركهم عواطفهم الخاصة بهم، وأن هؤلاء الناس قد مضوا جميعاً إلى سبيلهم واختفى جيل منهم في أثر جيل وانتهوا تماماً كما سنختفي نحن أيضاً في القريب كما لو كنا أشباحاً

في ظلام الفسق"[6]، أي إدراك البعد الحقيقي للإنسان والذي يتمثل أساساً في وجوده في هذا الكون والمحاربة من أجل استمراريته وبقاءه وهو ما خلق نوعا من الحميمية بين الإنسان وأسلافه، حميمية تاريخية تربط الحاضر بالماضي من أجل التطلع نحو المستقبل.

وبنظرة تشاؤمية اعتبر "بول فاليري" "أن التاريخ أخطر إنتاج أنتجته الكيمياء الذهنية... فهو يهيج الأحلام وينمل الشعوب ويولد لهم ذكريات موهومة ويزيد ردود فعلهم حدة ويغذي جراحهم القديمة ويعكر عليهم صفو راحتهم ويقودهم إلى الهذيان بالمجد أو بالاضطهاد، ويجعل الأمم تشعر بالمرارة والعجب وبصبرها لا تحمل زهواً لنفسها"[7] واختلاف وجهات النظر حول الدراسات التاريخية راجع إلى مرونة تلك الدراسات وعدم استقرارها على حال، فالظاهرة التاريخية موضوعها الإنسان في مرحلة زمانية ومكانية معينة، وبالتالي فهو لا يستقر على حال، وتعتمد تلك الدراسات بالدرجة الأولى على المؤرخ بنزعاته النفسية والاجتماعية... الخ. وهو ما جعل الظواهر التاريخية مغايرة تماماً للظواهر الطبيعية والتي حققت أشواطاً هامة في مختلف مجالاتها و"من هنا جاء تمييز كورنو Cournotبين العلوم الفيزيائية التي تدرس قوانين الطبيعة والعلوم الكونية (الكسمولوجية) مثل الجيولوجيا أو تاريخ المنظومة الشمسية التي تدرس الكون، لأن فضول الإنسان لا ينحصر في موضوع مفرد بل هو دراسة قوانين قوى الطبيعة بل يستثيره ويحفزه كذلك مشهد الكون والرغبة في معرفة بنيته الحالية وانقلابات الماضي"[8] فإذا كانت العلوم الطبيعية تتميز بإعادة حدوثها مما يمكن الباحث من استكشاف النقاط المجهولة، فإن هذا المسعى متعذر تماماً في مجال البحث التاريخي ذلك أنه يتحدث "عما لن يراه أحد مرتين أبداً"[9] ذلك أن الظاهرة التاريخية تتميز أساساً بتفرد حوادثها لذلك فإن إعادة حدوثها ضرب من المستحيل لأنها مرتبطة بالزمان الذي لا يستقر على حال، لذلك اعتبره البعض بأنه "ليس علماً وليس أمامه الكثير ليتوقعه من عطايا العلوم، إنه لا يقوم بالتفسير وليس لديه منهج، بل هناك ما يتجاوز ذلك، فالتاريخ بأداة التعريف

وبالحرف الكبير وهو الذي استغرق الحديث عنه قرابة قرنين لا وجود له"[10] ثم أن الظاهرة التاريخية متشابكة لذلك يصعب حلها نظراً لتداخل ميادينها، ذلك أنها "من التعقد الخفي بحيث تصبح الحادثة الفيزيائية الرياضية لعبة أطفال أمام تشابك القوانين في أي حادث تاريخي صغير"[11] فجوهر التاريخ هو معرفة بواسطة الوثائق ولكن السرد التاريخي الذي يعتمده المؤرخون يتجاوز جميع الوثائق، بل إنه يضع نفسه فيما وراء الوثائق، وهذا مرده إلى أن أي وثيقة لا يمكن أن تعكس الحدث كما حدث بالفعل فهي ليست تسجيلاً مصوراً أميناً لحدث معين، وهي أيضاً لا تستطيع رؤية الماضي نفسه مباشرة كما لو كنا هناك، فالوثيقة إذاً ليست محاكاة للحدث بل هي حكاية عن الحدث بمعنى أن التاريخ هو رواية على لسان المؤرخ وليس رواية على لسان الشخصيات التاريخية[12] أي انعدام الجانب الموضوعي في الدراسات التاريخية "ولو تصورنا حواراً حقيقيا دار بالفعل بين "نابليون" و"الإسكندر الأول" قيصر روسيا بقي محفوظاً بواسطة كتابته بالاختزال فلن يتم إلصاقه كما هو داخل رواية الحدث أو الأحداث لأن المؤرخ على الأغلب سيفضل أن يعقب بنفسه على هذا الحوار، أما إذا أورده بنصه فسيكون الاستشهاد أسلوباً أدبيا في التأثير يهدف إلى أن يمنح سياق الحياة التي يرويها ما يمكن أن نسميه الهدف الأخلاقي للشخصية... وهو ذلك العنصر في التأليف الدرامي الذي يصور الطابع الشخصي مما يقرّب التاريخ المكتوب بهذه الطريقة من التاريخ الذي يتخذ شكل الرواية الأدبية[13] لذلك اعتُبر التاريخ معرفة ناقصة لاستحالة معاودة نظم ظواهره بالصورة الطبيعية مما جعل البعض يعتبره "فنّا تأملياً، بما أن الحوادث الماضية لا وجود لها بالفعل إلا إذا فكّر الإنسان فيها... بل إن التاريخ كله معاصر"[14].

اعتبرت المخطوطات والوثائق مادة الباحث التاريخي التي يتم بمقتضاها اكتشاف آثار الأمم السالفة، فهل تعتبر بحق المخطوطات والوثائق طريق مباشر نحو معرفة الماضي؟ ذلك أن الحادثة التاريخية عندما تحدث لا يمكن أن نأمل بإعادة حدوثها إذاً فما بقي هو تمحيص الآثار والمخطوطات ومن هذا المنظور اعتبر باحثون أنه

بواسطة الآثار التاريخية يمكن أن نصل بها إلى درجة اليقين الطبيعي، بينما اعتبر آخرون أن التاريخ هو معرفة ناقصة ومشوهة لأنه لا ينقل لنا الوقائع كما حدث بالفعل.

من الواضح أن العلوم التاريخية والاجتماعية ليست كالعلوم الطبيعية القابلة للاختبار والتجربة، ولعل هذا التفاوت قد يطرح أكثر من إشكال عند النظر إليه من زاوية المنهج البوبري ذلك أنه "لا يمكن أن يوجد تاريخ للماضي كما كان بالفعل يمكن فقط أن تكون هناك تفسيرات تاريخية، لا يمكن أن تكون أي منها تفسيراً نهائياً فلكل جيل ليس فقط الحق بل ومن واجبه وضع تفسيراته الخاصة، إذ يشكل واجب وضع تفسير خاص مطلباً ملحا يجب تحقيقه"[15] فالتاريخ ليس هو الحادثة وإنما تفسير تلك الحادثة وضبط الروابط الظاهرة والخفية التي تجمع بين وقائعها لتجعل منها وحدة واحدة متماسكة متفاعلة الجزئيات ممتدة عبر الزمن والبيئة تعكس بحق امتدادية الكائن الحي في الزمان والمكان[16]، فالحادثة التاريخية متى ما انقضت لا نأمل بإعادة حدوثها، لذلك فالحل الوحيد لدراسة التاريخ هو تفسير الحادثة من خلال الوثائق والآثار... الخ، وفي نفس السياق "يقول كثير من العلماء أن كل عصر ينبغي أن يكتب من وجهة نظره لأن تقدير كل عصر لما هو مهم وذو معنى بالنسبة له يختلف عن تقدير العصر الآخر وكل عصر كذلك يحاول أن يرى الماضي من خلال اهتماماته والأفكار السائدة فيه، ومن هنا قال كثير من المؤرخين أن التاريخ حوار بين الماضي والحاضر"[17] بمعنى ضرورة اهتمام الدراسات التاريخية بانتقاء ما يهم من الحوادث وترك ما لا يهم، ذلك أن الظاهرة التاريخية لها خصوصيتها فمتى ما انقضت لا يبقى منها غير الآثار لذلك يرى بوبر أنه: لا وجود لتاريخ البشرية بل هناك مجموعة من التواريخ تمثل جوانب ممكنة من الحياة الإنسانية، ولعل أبرزها كان الجانب السياسي[18] بحيث أن تاريخ سياسة القوة ليس سوى تاريخ الجريمة والقتل الجماعي على المستوى العالمي والقومي هذا هو التاريخ الذي نتعلمه بالمدرسة وننظر فيه لكبار الظلمة كأبطال بواسل[19]، لذلك فبوبر ينتقد

بشدة التركيز على تاريخ القوة العسكرية دون ما عداها من جوانب أخرى تؤثر في الجانب الإنساني كان:

أولها: أن القوة تؤثر في أكبر عدد فينا بينما الشعر أو الفن مثلاً يؤثر في القليل فقط.

ثانياً: أن الإنسان بطبعه يميل إلى تقديس القوة نتيجة الخوف أو الشعور أننا نستهين بالحق.

ثالثا: أن كاتب التاريخ نفسه يركز على سياسة القوة بإيحاء من أصحاب السلطة الذين كانت لهم رغبة في أن يطبع اسمهم في التاريخ[20] بمعنى أن القوة العسكرية بمخلفاتها الجسيمة تترك أكبر الأثر على الأفراد من أثر الشعر أو الفن مثلاً "لأن تاريخ الجنس البشري ليس تاريخ الفن ولا تاريخ الفن ولا تاريخ حمى التيفوس ولا تاريخ العادات والتقاليد الاجتماعية بل هو تاريخ القوة العسكرية"[21].

صحيح أنه إذا درسنا التاريخ من حيث انه عبارة عن مخلفات شعوب سالفة لا نجده منحصراً إلا في الأمور العسكرية في أغلب الأحيان وسقوط الإمبراطوريات والدول وانهيارها وقيام إمبراطوريات أخرى على أنقاضها، فهذا يعتبر مجال ضيق من الدور الذي يمكن للتاريخ أن يلعبه في الإلمام بمختلف مجالات الإنسان الأخرى التي تهمه.

لكن هذا الحصر التاريخي في المجال العسكري يعود إلى التأريخ للظواهر الكبرى التي قد تحصل للإنسان فسقوط إمبراطورية ما يعتبر أكبر بكثير من ظاهرة انتشار مرض ما ولأن المؤرخين اهتموا بالجانب العسكري فلأن هذا الجانب لعب دوراً هاماً أكثر من غيره "ومتى السؤال ما إذا كان التاريخ يبرّر أفعالنا يشتغل بالناقد ننجح عندئذ يوماً ما في ترويض القوى التاريخية وقد نتمكن في النهاية بهذه الطريقة من تبرير تاريخ العالم، فالتاريخ في أشد الحاجة إلى مثل هذا التبرير"[22].

غير أن بعض المفكرين ذهبوا إلى أن الحوادث التاريخية لا تخضع للدراسة العلمية لأن الخصائص التي تقوم عليها الحادثة التاريخية تمثل عائقاً أمام تطبيق الأساليب العلمية في دراستها، ومن هذه الخصائص أن الحادثة التاريخية حادثة إنسانية

تخص الإنسان دون غيره من الكائنات واجتماعية لأنها لا تحدث إلا في مجتمع إنساني

فالمؤرخ لا يهتم بالأفراد إلا من حيث ارتباطهم وتأثيرهم في حياة الجماعة وهي حادثة فريدة من نوعها لا تتكرر، محدودة في الزمان والمكان وهذا ما أدى إلى صعوبة تطبيق المنهج التجريبي على الدراسات التاريخية نظراً لانعدام الملاحظة المباشرة للحادثة التاريخية، كون حوادثها ماضية وهذا على خلاف الحادث العلمي في الظواهر الطبيعة فإنه يقع تحت الملاحظة المباشرة، ثم استحالة إجراء التجارب في التاريخ وهو ما يجعل المؤرخ بعيداً عن إمكانية وضع قوانين عامة، ذلك أن التاريخ هو تاريخ جزئي بمعنى لا يهتم بالجانب الكلي، وكل ما يدرسه هو عبارة حالات جزئية، بينما العلوم الطبيعية لا تهتم إلا بالجانب الكلي، هذا التفاوت من شأنه أن يجعل من التاريخ غير مؤهل لأن يكون علماً.

وجهة النظر هذه حسب بوبر لا معنى لها، ذلك أنها قائمة أساساً على سوء فهم للمنهج المستخدم في العلوم الطبيعية حيث يقول بوبر "إن دعواي على مدى سنوات عديدة كانت: كل أولئك المؤرخين وفلاسفة التاريخ الذين يصرون على وجود هوة بين التاريخ وبين العلوم الطبيعية لديهم فكرة عن العلوم الطبيعية خاطئة بشكل جوهري وليس لنا أن نلومهم على هذا، إنها فكرة تعززت بفعل العلماء الطبيعيين أنفسهم"[23].

وهذه النظرة نفسها التي نظر بها بوبر إلى العلوم الاجتماعية، بمعنى أن الاعتقاد بعدم علمية التاريخ إنما يعود في الأصل حسب بوبر إلى تقليدية النظر إلى منهج العلوم الطبيعية والتي من أهم خطواته: الملاحظة والتي تعتبر الخطوة الأولى في عمل العالم، ومن أهم خصائصها الموضوعية بمعنى لابد أن تكون مفصولة عن رغبات

واعتقادات الملاحظ وميولاته، بينما الدراسة التاريخية يغلب عليها الطابع الذاتي، لأن المؤرخ إنسان ينتمي إلى عصر معين ووطن معين... الخ، وهذا ما جعله يسقط ذاتيته بقيمها ومشاكلها على الماضي الذي يدرسه، ثم أن كلمة علم تطلق على البحث الذي يمكن من التبنؤ في حين أن نفس الشروط لا تؤدي إلى نفس النتائج وبالتالي لا قدرة على التبنؤ بالمستقبل في التاريخ "وهكذا فإن ذاتية النص التاريخي أو الأثر كمصادر للتاريخ تقابلها ذاتية أخرى يقوم بها المؤرخ بدوره من خلال انتقائيته المقصودة أو غير المقصودة ومن خلال مصالحه ومعتقداته وقيمه ومعارفه... وعملية التأريخ معلقة بين هاتين الذاتيتين على الأقل، وإن كانت الموضوعية تعني الخروج الذاتي من الموضوع والحياد المطلق اتجاهه والنظر إليه من خارج فإن هذا التنوع من الموضوعية غير ممكن التطبيق في التاريخ لأن أساس النظر إليه إنما هو من داخل ومن خلال الذات"[24] غير أن بوبر لديه رأي مخالف حيث يقول: "أنت لا تستطيع أن تبدأ من الملاحظة فعليك أن تعرف أولاً ماذا سوف تلاحظ أي انك يجب أن تبدأ من مشكلة علاوة على ذلك لا يوجد شيء من قبيل ملاحظة غير مؤولة، كل الملاحظات مؤولة في ضوء نظريات، والمثل يصدق تماماً على الوثائق"[25] بمعنى أن الملاحظة يجب أن تكون مرتبطة بمشكلة تسبقها وهذا طبعاً من نتائج المنهج الفرضي الاستنباطي، إذ أن قيام الملاحظة انطلاقاً من تأويل معين للظواهر يجعلها موجهة ومحددة تحديداً نظريا مسبقاً ويمنحها المصداقية والخصوبة، فالمشكلة توفر لها جملة الشروط التي تحتاج إليها، فإذا افترضنا أن المؤرخ ينطلق في أبحاثه من ملاحظات فسيقع فريسة سيل الوقائع التي لا معنى لها، وهنا يتساءل بوبر: "هل تذكرة سفري بالقطار إلى لندن وثيقة تاريخية؟ أجل وكلا إذا كنت متهماً في جريمة قتل يمكن أن تفيد التذكرة لتأييد الدفع بغيابي عن مسرح الجريمة، وبالتالي تعد ووثيقة تاريخية

مهمة [...] ومع هذا لا ينبغي لي أن أنصح مؤرخاً بأن يبدأ عمله بجمع تذاكر السكك الحديدية المستعملة" [26]بل ينبغي عليه أن ينطلق من مشكلة وعلى ضوئها يجمع الوثائق والآثار المتبقية عن الحادث سواء كانت مادية أو معنوية... الخ، بمعنى يجب أن نعتمد في دراستنا للتاريخ على اتخاذ وجهة نظر إنتقائية أس التركيز على الحوادث المهمة ومن ثمة ضرورة إخضاع جميع البيانات المتصلة بتلك الحوادث إلى امتحانات دقيقة دون الاهتمام بالوقائع الأخرى التي لا صلة لها بوجهة نظرنا[27]، والعملية التاريخية يمكن تلخيصها في التالي:

$$\text{م}_1 \leftarrow \text{ن د} \leftarrow \text{ق ق} \leftarrow \text{م}_2$$

حيث تمثل م_1 مشكلة تاريخية معينة وتمثل ن د حل مبدئي و ق ق تمثل مناقشات نقدية لا تلبث أن تتحول إلى مشكلة 2(م_2)[3] هذا هو المنهج الذي يقترحه كارل بوبر من أجل دراسة التاريخ دراسة موضوعية.

ويمكن التعبير رياضياً عن الصيغة التي تربط بين الذاتية والموضوعية في الدراسات التاريخية بالآتي:

$$\text{ح} = \frac{\text{ت}}{\text{ش} + \text{م}}$$

حيث تمثل ح: الحقيقة التاريخية و ت: التاريخ المكتوب، و ش هي الأثر أ، والشهادة و م: المعادل الشخصي للمؤرخ الذي يحتوي على عناصر متعددة بتعدد العواطف المتفاوتة في الحدة ويُرمز للحدة بالأس أو القوة (م) بما فيها من المواهب المتفاوتة في القوة، وفيها أيضاً الثقافة المتفاوتة هي الأخرى (ق) وهذا ما جعل الصيغة السابقة تتخذ صيغة جديدة [28]وهكذا تتميز الدراسات

$$\text{ح} = \frac{\text{ت}}{\text{س س}^2 + \text{س ع}^2 + \text{س م}^2 + \text{س ق}^2}$$

التاريخية بالتعدد وبالتنوع ونتيجة لكل هذا "فإن المناهج العلمية إذا كانت تسير بالمتعدد إلى التوحد، وبالمحسوس إلى التجريد فإن التاريخ بالعكس يسير بالضرورة إلى المتعدد وإلى المزيد من لتفاصيل المادية والمعنوية ودقائق المحسوس من الأحداث، وهكذا إذاً تتعدد التواريخ بتعدد المؤرخين وبتعدد مناخي الفكر الذاتي وهذا ما يضيف بعداً جديداً إلى الأبعاد التي تفصل ما بين "العلمية الرسمية وعلمية التاريخ"[29].

يضرب بوبر مثالاً في غاية الوضوح بمؤرخ بصدد قراءة الشرائع الثيودوسية وأمامه أيضاً مرسوم معين من الإمبراطور، فقراءة المرسوم بترجمته ليس بعمل كافٍ حسب بوبر للوقوف على تلك الحادثة بل يجب عليه أن يتصور ذلك الموقف الذي عايشه الإمبراطور، وعليه أن يذوب في ذلك الموقف كأنه موقفه هو شخصياً، وبهذه الطريقة تكون المعرفة التاريخية معرفة متميزة عن مجرّد ألفاظ لغوية بمعنى المرسوم[30].

إذا منطق معايشة الموقف يعتبر عند بوبر ذو أهمية في سبيل موضعة الدراسات التاريخية، رغم أن بوبر يختلف بعض الشيء عن "كولنجوود"* ذلك أن إعادة التمثل التاريخي من أجل معايشة الواقعة يضفي على الدراسة طابع الذاتية أما بوبر فيصف منهجه بأنه موضوعي، ذلك أن "النقد الموضوعي النسقي للحلول المتناسقة للمشكلات التاريخية سوف يغدو مستحيلاً إذا اتبعنا كولنجوود، فنحن لا نستطيع أن نصب جام النقد العقلاني إلا على الحدوس الافتراضية والمشكلات التي لم تصبح بعد جزءً منا بل يمكن طرحها خارج أنفسنا... أما المذهب الموضوعي لتحليل الموقف من الناحية الأخرى فيفسح المجال أمام المناقشة النقدية لحلولنا المبدئية لمحاولاتنا إعادة بناء الموقف وعند هذا الحد نجده من حق مذهباً شديد

الاقتراب من المنهج الفعلي للعلوم الطبيعية"[31]، ولتحليل هذه الفكرة نأخذ المثال التالي:

بالنسبة إلى إشكالية تأسيس علم الاجتماع، هناك أطروحات تنسب هذا التأسيس إلى "أوغست كانت" وفي تصورات أخرى تنسبه إلى ابن خلدون، فمنهج بوبر في منطق تحليل الموقف يجعلنا ملزمين بإعادة قراءة إبستيمولوجية للعمل الخلدوني الذي نجده يؤكد على أن العلم الجديد (علم العمران) هو علم لأن شروط العمل متوفرة فيه، وهذه الشروط يستقيها من المنطق الأرسطي، مما يعني أن ابن خلدون ظل يتحرك دائماً في المنظومة اليونانية وخاصة الأرسطية.

ومن ثمة فعلم الاجتماع في صورته الحديثة لم يتأسس إلا عندما حدثت القطيعة مع المنظومة الأرسطية وهذا ما قام به "أوغست كونت"، إذا منطق تحليل الموقف يعني إعادة بناء الحادثة التاريخية وفق شروط منطقية.

الهوامش

[1] محمد الطالبي، التاريخ ومشاكل اليوم والغد، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الأول، أبريل/مايو 1974، ص 25.

[2] H. .I. Marrou : de la connaissance historique, Ed du Seuil, Paris, 1954, p 54 .3

[3]Ibid, p54.

[4]مصطفى شاكر، التاريخ هل هو علم؟، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الأول، أبريل/مايو 1974، ص 178.

[5]حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، المجلة نفسها، ص 49.

[6] المرجع السابق، ص 59.

[7]محمد الطالبي، التاريخ ومشاكل اليوم والغد، مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص34.

[8]بول فين، أزمة المعرفة التاريخية: فوكو وثورة في المنهج، ترجمة وتقديم: ابراهيم فتحي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993ص 25.

[9]المرجع السابق، ص 20.

[10]المرجع السابق، ص 20.

[11] مصطفى شاكر، التاريخ هل هو علم؟ مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص 192.

[12]بول فين ،أزمة المعرفة التاريخية: فوكو وثورة في المنهج،مرجع سابق ص27.

[13]المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[14]مصطفى شاكر، التاريخ هل هو علم؟ مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص 192.

[15]كارل بوبر، الحياة بأسرها حلول لمشاكل، ترجمة بهاء درويش، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1994.ص194

[16]سيد قطب، في التاريخ فكرة ومنهاجا، دار الشروق، الطبعة الثامنة، 2001، ص37.

[17]حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص 64.

[18] كارل بوبر، الحياة بأسرها حلول لمشاكل، ترجمة بهاء درويش المصدر السابق، ص194.

[19] المصدر نفسه، ص 197.

[20] المصدر نفسه، ص 19

[21]يمنى طريف الخولي، فلسفة كارل بوبر، منهج العلم ، منطق العلم ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر، الطبعة الثانية، 2003، ص 470.

[22] كارل بوبر، الحياة بأسرها حلول لمشاكل، المصدر السابق ص 210

[23]كارل بوبر، أسطورة الإطار، ، في الدفاع عن العلم، ترجمة يمنى طريف الخولي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978ص 170

[24]مصطفى شاكر، التاريخ هل هو علم؟ مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص 199.

[25] كارل بوبر، أسطورة الإطار في الدفاع عن العلم، مصدر سابق ص 177.

[26]المصدر نفسه، ص117.

[27]كارل بوبر، عقم المذهب التاريخي، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية ترجمة عبد الحميد صبرة منشاة المعارف الاسكندرية ص 115.

[28]مصطفى شاكر، التاريخ هل هو علم؟ مرجع سابق، ص 199-200.

[29]المرجع نفسه، ص 200.

[30] كارل بوبر، أسطورة الإطار، مصدر سابق ص 178.

* روبين جورج كولنجوود (1889-1943) علامة إنجليزي، تخصص أول الأمر في التاريخ وخلف لنا كتاباً من أحسن ما كتب في تاريخ إنجلترا في العصور الوسطى، جعل همه التقريب بين الفلسفة والتاريخ، لكنه انتهى إلى أنه لا يمكن القضاء على العنصر الشخصي وأن التاريخ الموضوعي الصرف يكاد لا يكون موجودا. (مأخوذ من حسين مؤنس، مجلة هالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الأول).

[31]كارل بوبر، أسطورة الإطار،مصدر سابق ص 179